دعماً للجهود الوطنية لتعزيز جاهزية الدولة والحدّ من آثار العدوان الإيراني الآثم

«الوطني» يسهم بـ 5 ملايين دولار في «صندوق الكويت للاستجابة الطارئة»

■ المساهمة تؤكد الدور الوطني للبنك في دعم حماية مقدرات الوطن وتعزيز كفاءة مرافقه الحيوية ■ مبادرة ترسخ مبدأ الشراكة والتكامل بين القطاعين العام والخاص في مواجهة الظروف الطارئة

أعلن بنك الكويت الوطني عن تقديم مساهمة مالية بقيمة 5 ملايين دولار أميركي لصالح «صندوق الكويت للاستجابة الطارئة»، الذي يديره الصندوق الكويتي للتنمية، وذلك دعما للجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز جاهزية الدولة للاستجابة للحالات والظروف الطارئة الناتجة عن العدوان الإيراني الآثم، والحد من آثارها على البنية التحتية والمرافق الحيوية. وتجسد هذه المبادرة إحساس «الوطني» العميق بمسؤوليته الوطنية والاجتماعية، وحرصه المستمر على دعم كل ما من شأنه الإسهام في حماية مقدرات الدولة وتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات والظروف الاستثنائية بكفاءة وفاعلية، بما يرسخ دعائم الاستقرار والتنمية المستدامة.

وتأتي هذه المساهمة تأكيدا على الدور الوطني الذي يضطلع به بنك الكويت الوطني، وحرصه المستمر على دعم الجهود الرامية إلى تعزيز جاهزية الدولة ورفع قدرتها على التعامل مع التحديات والظروف الطارئة، بما يدعم حماية مقدرات الوطن، ويعزز كفاءة مرافقه الحيوية، ويضمن استمرارية خدماتها بكفاءة وفاعلية. كما تعكس هذه الخطوة أهمية توحيد الجهود الوطنية، وترسخ مبدأ الشراكة والتكامل بين القطاعين العام والخاص، بما يعزز القدرة الوطنية على التعامل مع المستجدات والاحتياجات الطارئة، ويدعم الجهود الرامية إلى المحافظة على كفاءة البنية التحتية والمرافق الحيوية واستدامة أدوارها الخدمية والتنموية. ويعزز هذا الدعم الجهود المبذولة لإعادة تأهيل المرافق الحيوية المتضررة من العدوان الإيراني الآثم والارتقاء بكفاءتها التشغيلية وضمان استدامة خدماتها، بما يسهم في ترسيخ جاهزية الدولة ورفع قدرتها على التعامل بكفاءة مع مختلف المستجدات والظروف الاستثنائية.

وكان مجلس إدارة الصندوق الكويتي للتنمية قد أصدر قرارا بتخصيص مبلغ 100 مليون دولار أميركي كمساهمة تأسيسية في «صندوق الكويت للاستجابة الطارئة»، تأكيدا على أهمية حشد الطاقات الوطنية وتكامل الأدوار المؤسسية، وتمكين الدولة من التعامل بكفاءة وسرعة مع الظروف الطارئة والتحديات الاستثنائية.

يذكر أن إنشاء «صندوق الكويت للاستجابة الطارئة» جاء بموجب قرار مجلس الوزراء كنافذة حسابية خاصة تدار من قبل الصندوق الكويتي للتنمية، بهدف تمويل الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز جاهزية الدولة للاستجابة للحالات والظروف الطارئة الناتجة عن العدوان الإيراني الآثم، والحد من آثارها على البنية التحتية والمرافق الحيوية.

ويفخر بنك الكويت الوطني بسجله الحافل في ريادة مبادرات المسؤولية الاجتماعية والوطنية، ومواصلة دعمه للمشاريع والمبادرات الاستراتيجية التي تخدم الوطن والمجتمع، انطلاقا من إيمانه الراسخ بأن دعم الوطن ومؤسساته في مختلف الظروف يمثل مسؤولية أصيلة وشراكة مستدامة تسهم في تعزيز أمنه واستقراره وترسيخ مسيرة تقدمه وازدهاره.

1,3 مليون دينار مساهمة «الوطني» لتطوير مرافق مطار الكويت الدولي والارتقاء بكفاءته التشغيلية

تأتي هذه المساهمة امتدادا لدور بنك الكويت الوطني في دعم الجهود الوطنية، وذلك بعد تقديمه مؤخرا مساهمة أخرى بقيمة 1,3 مليون دينار لتطوير مرافق مطار الكويت الدولي والارتقاء بكفاءته التشغيلية.

وتعكس هذه المبادرة التزام البنك الراسخ بدعم المشاريع الوطنية ذات الأولوية والإسهام في تطوير البنية التحتية للمرافق الاستراتيجية، بما يعزز قدرتها على أداء دورها الحيوي بكفاءة واستدامة، كما تجسد إيمان البنك بأن دور المؤسسات الوطنية لا يقتصر على المساهمة في النشاط الاقتصادي فحسب، بل يمتد إلى مساندة الدولة في المراحل التي تتطلب تضافر الجهود وتعزيز العمل المشترك خدمة للمصلحة الوطنية.

وأكد البنك أن مطار الكويت الدولي يعد أحد أهم المرافق الاستراتيجية في الدولة، باعتباره البوابة الرئيسية للكويت إلى العالم وواجهة تعكس مكانتها وصورتها وقدراتها التنظيمية والتشغيلية. ومن هذا المنطلق، جاءت مساهمة البنك دعما للجهود الرامية إلى تطوير مرافق المطار ورفع كفاءة خدماته وتعزيز قدراته التشغيلية، بما يواكب أفضل المعايير ويخدم متطلبات المرحلة الحالية والمستقبلية.

وتعكس هذه المبادرات المكانة الرائدة لبنك الكويت الوطني في مجال المسؤولية الوطنية والاجتماعية، والتي يترجمها من خلال مساهمات ومبادرات نوعية تدعم خطط التنمية وتخدم المجتمع، بما يعزز دوره كشريك أساسي في دعم جهود الدولة ومساندة مؤسساتها في مختلف الظروف.

مبادرة تجسّد توحيد الجهود الوطنية وتعزيز الجاهزية لمواجهة مختلف الظروف الاستثنائية

«بوبيان» يسهم بـ 3 ملايين دولار في «صندوق الكويت للاستجابة الطارئة»

أعلن بنك بوبيان دعمه للمبادرة الوطنية التي أطلقها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لإنشاء صندوق الكويت للاستجابة الطارئة، من خلال تقديم مساهمة مالية بقيمة 3 ملايين دولار أميركي، انطلاقا من مسؤوليته الوطنية وإيمانه بأهمية دعم المبادرات الاستراتيجية التي تعزز جاهزية الدولة وترسخ قدرتها على التعامل بكفاءة مع مختلف المتغيرات والظروف الاستثنائية.

وأكد البنك أن هذه المساهمة تأتي امتدادا لنهجه في دعم المبادرات الوطنية ذات الأثر الاستراتيجي، وإيمانا منه بأن تعزيز الجاهزية الوطنية والحفاظ على استدامة الخدمات الحيوية يمثلان مسؤولية مشتركة تتطلب تكامل الجهود بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص، بما يعزز مقومات الاستقرار ويحمي المكتسبات الوطنية ويدعم استمرار مسيرة التنمية.

وأشار بوبيان إلى أن المبادرة تمثل إطارا وطنيا متكاملا لتعبئة الموارد الوطنية وتوجيهها نحو الأولويات الاستراتيجية للدولة، بما يعزز سرعة الاستجابة للظروف الطارئة، ويدعم استدامة الخدمات الحيوية، ويرسخ نهج الاستعداد المسبق.

ويحرص بوبيان على الإسهام في المبادرات الوطنية التي تعزز قدرة الدولة على مواجهة مختلف الظروف، انطلاقا من قناعته بأن القطاع الخاص شريك رئيسي في دعم توجهات الدولة، وأن المشاركة في مثل هذه المبادرات تجسد المسؤولية الوطنية وتعكس الالتزام بدعم استقرار الكويت وجاهزيتها.

وأضاف البنك أن صندوق الكويت للاستجابة الطارئة يقدم نموذجا متقدما للشراكة بين القطاعين العام والخاص، يقوم على توحيد الجهود وتعبئة الموارد الوطنية وتوجيهها بكفاءة نحو الأولويات الاستراتيجية، بما يعزز كفاءة إدارة الظروف الاستثنائية ويخدم المصالح الوطنية.

وتمثل هذه المبادرة خطوة استراتيجية تعزز مفهوم العمل المؤسسي الاستباقي، وتوفر إطارا وطنيا مستداما لتنسيق الجهود وتعبئة الموارد، بما يدعم قدرة الدولة على مواصلة مسيرتها التنموية ويعزز جاهزيتها لمواجهة مختلف المتغيرات.

وكان مجلس إدارة الصندوق الكويتي للتنمية قد خصص مبلغ 100 مليون دولار أميركي كمساهمة تأسيسية في «صندوق الكويت للاستجابة الطارئة»، دعما للجهود الرامية إلى تمكين الجهات المختصة من التعامل بكفاءة وسرعة مع المستجدات والحالات الطارئة.

ويذكر أن «صندوق الكويت للاستجابة الطارئة» أنشئ بقرار من مجلس الوزراء ويدار من قبل الصندوق الكويتي للتنمية، بهدف تمويل ودعم المبادرات الوطنية التي تعزز قدرة الدولة على الاستجابة للمتطلبات الطارئة وضمان استمرارية الخدمات الأساسية في مختلف الظروف.

بهدف تزويدهم بالمهارات والخبرات العملية اللازمة لدخول سوق العمل

«أركان العقارية» تختتم برنامجها الصيفي لتأهيل الشباب

اختتمت شركة أركان العقارية برنامجها الصيفي «NEXTGEN» الموجه لفئة الشباب، ضمن مبادراتها في إطار المسؤولية الاجتماعية للشركة، وذلك بهدف تهيئة الجيل القادم وتزويده بالمهارات والخبرات العملية اللازمة لدخول سوق العمل. وامتد البرنامج على مدى أسبوعين، بمشاركة 13 طالبا وطالبة من مختلف الأعمار، وأقيم في مقر شركة أركان العقارية، حيث تضمن محاضرات قدمتها أقسام مختلفة داخل الشركة، تعرف من خلالها الطلبة على أساسيات القطاع العقاري ومراحل التطوير العقاري، بدءا من دراسة الفكرة واختيار الموقع، مرورا بالتصميم والتكاليف، وصولا إلى التنفيذ والتسويق، إلى جانب اطلاعهم على أبرز مشاريع الشركة القائمة والمستقبلية. وفي إطار التطبيق العملي، انقسم الطلبة إلى مجموعات عمل، قامت كل مجموعة بتطوير مشروع عقاري متكامل من الفكرة إلى التصميم، تضمن اختيار الموقع المناسب، وتقدير المصاريف والتكاليف المتوقعة، ووضع تصور للأرباح والعائد المالي، إضافة إلى التصميم العام للمشروع، بما يحاكي خطوات تطوير المشاريع العقارية الفعلية وطبيعة العمل داخل شركة مدرجة في بورصة الكويت.

صورة جماعية للطلبة المشاركين في البرنامج الصيفي

وتضمن البرنامج عددا من الرحلات الميدانية، من بينها زيارة إلى سوق المناخ، الذي يعد من أبرز الأسواق التاريخية في الكويت، وأحد أهم المحطات في تاريخ الحركة التجارية والعقارية بالبلاد، وذلك بهدف تعريف الطلبة على الجذور التاريخية لقطاع التجارة والعقار في الكويت، وكيف تطورت الأسواق التقليدية لتصبح نواة للتطور العمراني والعقاري الحديث الذي تشهده الشركة اليوم. بالإضافة إلى زيارة ميدانية لمقر «كويت نيوز»، أتاحت للطلبة فرصة الاطلاع عن قرب على آلية العمل الإعلامي والصحافي، انطلاقا من إيمان الشركة بالأهمية الكبرى للمجال الإعلامي، خاصة في ظل إقبال الكثير من الشباب حاليا على العمل في هذا المجال. وبهذه المناسبة، أعربت دانة الإبراهيم، مسؤول أول التسويق والعلاقات العامة في شركة أركان العقارية، عن فخرها وسعادتها باختتام هذا البرنامج التدريبي الصيفي، مؤكدة استفادة أبنائنا الطلبة من الدورات وورش العمل والتطبيق العملي، بما يسهم في تهيئتهم لسوق العمل.

ليصل إجمالي قيمته إلى 3,45 مليارات دينار عبر 25 شريحة

150 مليون دينار أحدث إصدارات الدين العام المحلي

علي إبراهيم

كشفت أحدث إصدارات بنك الكويت المركزي لسندات الخزانة وتورق الدين العام، التي يصدرها محليا بالنيابة عن وزارة المالية، عن استمرار قوة الطلب على أدوات الدين الحكومية، بما يعكس ثقة المؤسسات المالية والمستثمرين في الملاءة المالية للدولة وجودة أدواتها الاستثمارية، فضلاً عن كفاءة إدارة الدين العام المحلي وتوزيع آجال استحقاقه بما يدعم الاستقرار المالي، ويوفر مرونة في إدارة الالتزامات المستقبلية.

وأعلن البنك عن إصدار جديد بقيمة إجمالية بلغت 150 مليون دينار، لأجل 3 سنوات، يستحق في يوليو 2029، عبر مزاد تنافسي موحد بعائد بلغ 2,5٪.

وشهد الإصدار إقبالا لافتا، إذ بلغت قيمة الطلبات نحو 541,7 مليون دينار، بما يعادل 3,6 مرات قيمة الإصدار، وهو ما يعكس استمرار جاذبية أدوات الدين الحكومية المحلية وقدرتها على استقطاب السيولة المتاحة لدى القطاع المصرفي والمؤسسات الاستثمارية.

وارتفع إجمالي رصيد الدين العام المحلي القائم بعد الإصدار الجديد إلى نحو 3,45 مليارات دينار، موزعة على 25 شريحة من الإصدارات، تتراوح آجال استحقاقها بين عامين و10 أعوام، الأمر الذي يعكس تنوع هيكل الاستحقاقات وتوزيعها على فترات زمنية مختلفة، بما يحد من تركز الالتزامات في فترة واحدة، ويمنح الدولة مرونة أكبر في إدارة احتياجاتها التمويلية.

وتظهر خريطة الاستحقاقات أن أولى استحقاقات الدين العام المحلي ستكون خلال عام 2027، وتبلغ قيمتها الإجمالية حتى الآن نحو 500 مليون دينار، موزعة على أربع شرائح، تبدأ بشريحة قيمتها 50 مليون دينار تستحق في 9 يونيو 2027، وكانت قد أصدرت عام 2017 لأجل عشر سنوات.

وتستحق شريحة ثانية بقيمة 100 مليون دينار في 30 يونيو 2027، وهي صادرة في 2 يوليو 2025 لأجل عامين، تليها شريحة ثالثة بقيمة 150 مليون دينار تستحق في 28 يوليو 2027، وكانت قد أصدرت في 30 يوليو 2025 لأجل عامين، فيما تستحق الشريحة الرابعة بقيمة 200 مليون دينار في منتصف ديسمبر 2027، وهي صادرة في 17 ديسمبر 2025 لأجل عامين.

ويعكس استمرار نجاح الإصدارات الحكومية في تحقيق معدلات تغطية مرتفعة قوة الثقة التي تحظى بها أدوات الدين الكويتية في السوق المحلية، كما يؤكد متانة القطاع المصرفي ووفرة مستويات السيولة، وقدرته على تمويل احتياجات الدولة بكفاءة.

ويسهم توزيع آجال الاستحقاق على مدد تتراوح بين عامين وعشرة أعوام في تعزيز استدامة إدارة الدين العام، والحد من مخاطر إعادة التمويل، بما ينسجم مع أفضل الممارسات في إدارة المحافظ التمويلية، ويعزز مرونة المالية العامة في مواجهة المتغيرات الاقتصادية، مع الحفاظ على قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها في مواعيدها دون ضغوط تذكر.

أول موازنة للوزير تحت المجهر.. وسط ترقب للضرائب والإنفاق

بريطانيا تعوّل على وزير الخزانة الجديد لتعزيز الاستقرار المالي

العربية: رحبت الأوساط المالية البريطانية بتعيين جون هيلي وزيرا للخزانة، وسط آمال بأن يعزز الاستقرار المالي ويحد من تقلبات الأسواق، في وقت ارتفعت فيه عوائد السندات الحكومية لأجل 10 سنوات إلى أعلى مستوياتها في شهرين.

ويركز المستثمرون على مدى قدرة هيلي على الحفاظ على المصداقية المالية وتجنب سياسات قد تعوق النمو، بالتوازي مع تلبية ضغوط الإنفاق على الدفاع وتكاليف المعيشة.

كما تترقب الأسواق أول موازنة له، بحثا عن وضوح أكبر بشأن الضرائب والإنفاق والإصلاحات الاقتصادية، في وقت يؤكد فيه القطاع المالي أن استقرار السندات والجنيه والأسهم هو الشرط الأساسي لعودة الثقة وتشجيع الاستثمار.

وشكل رئيس الوزراء البريطاني الجديد آندي بيرنهام أول حكومة له، في خطوة عكست رغبته في الجمع بين مكافأة حلفائه وتوسيع قاعدة التمثيل داخل حزب العمال.

وأعلنت الحكومة البريطانية، أنها ستعفي الأسر خلال الشتاء المقبل من ضريبة القيمة المضافة على فواتير استهلاك الكهرباء المنزلية، في أول إجراء يهدف إلى تعزيز القدرة الشرائية يتخذه رئيس الوزراء الجديد آندي بيرنهام بعد توليه منصبه أمس الاثنين.